الخصوصية وحماية البيانات الشخصية بالمكتبات : مُراجعة علمِية

إعداد
ايمان عبد الحميد يس
باحثة دكتوراه
كلية الاداب ، جامعة حلوان
eyassin82@gmail.com

مراجعة
أ.د. أمانى السيد
أستاذ علم المعلومات
كلية الاداب ، جامعة حلوان
amany03@gmail.com

الملخص

حظي موضوع حماية البيانات الشخصية بعد التقدم الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات بالكثير من اهتمام دول العالم ومما يؤكد ذلك صدور اللائحة العامة لحماية البيانات الشخصية (GDPR General Data Protection Regulation)الخاصة بدول الإتحاد الأوروبي. وهي عبارة عن مجموعة من القوانين والقواعد تتعلق بالخصوصية تمت الموافقة عليها في إبريل ٢٠١٦ من قبل المفوضية الأوروبية لحماية حقوق جميع مواطني الإتحاد الأوروبي وبياناتهم الشخصية ليحل محل التوجيه رقم ٩٥/٤٦ EC/الصادر عن البرلمان الأوروبي في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ بشأن حماية الأفراد فيما يتعلق بمعالجة بياناتهم الشخصية وحرية حركة تلك البيانات. وتناولت العديد من الدراسات هذا الموضوع من جوانب مختلفة. ونظرا لأن المكتبات تعد أحد المؤسسات التي يتطلب تقديم خدماتها تجميع بيانات شخصية خاصة بمستفيديها، تحاول هذه الدراسة رصد وعرض الإنتاج الفكري الذي يتعلق بحماية البيانات الشخصية وخاصة في مجال المكتبات والمعلومات.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإنتاج الفكري حول موضوع الخصوصية وحماية البيانات الشخصية عربياً وعالمياً، واتبعت الدراسة أسلوب المراجعة العلمية لعرض الإنتاج الفكري الذي تناول موضوع الخصوصية وحماية البيانات الشخصية بوجه عام ومجال المكتبات والمعلومات بوجه خاص. وخلصت الدراسة لمجموعة من النتائج من أبرزها اهتمام العديد من المجالات بالخصوصية وحماية البيانات الشخصية من عدة جوانب أهمها الجانب القانوني الخاص بالتشريعات والقوانين المختلفة، والجانب التقني للحماية بالإضافة إلى الدور المجتمعي لنشر الوعي بكيفية حماية البيانات الشخصية.

الكلمات الدالة:
البيانات الشخصية - الخصوصية - قوانين حماية البيانات الشخصية - حماية البيانات الشخصية في مؤسسات المعلومات - حماية البيانات الشخصية بالمكتبات العامة - حماية البيانات الشخصية بالمكتبات الجامعية.

تمهيد:

حظي موضوع حماية البيانات الشخصية بعد التقدم الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات بالكثير من اهتمام دول العالم ومما يؤكد ذلك صدور اللائحة العامة لحماية البيانات الشخصية (General GDPR) Data Protection Regulationالخاصة بدول الإتحاد الأوروبي. وهي عبارة عن مجموعة من القوانين والقواعد تتعلق بالخصوصية تمت الموافقة عليها في إبريل 2016من قبل المفوضية الأوروبية لحماية حقوق جميع مواطني الإتحاد الأوروبي وبياناتهم الشخصية ليحل محل التوجيه رقم ٩٥/٤٦ EC/الصادر عن البرلمان الأوروبي في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ بشأن حماية الأفراد فيما يتعلق بمعالجة بياناتهم الشخصية وحرية حركة تلك البيانات. (أسخيطه، ٢٠١٨، ص ١٥).

وتناولت العديد من الدراسات هذا الموضوع من جوانب مختلفة. ونظرا لأن المكتبات تعد أحد المؤسسات التي يتطلب تقديم خدماتها تجميع بيانات شخصية خاصة بمستفيديها، تحاول هذه الدراسة رصد وعرض الإنتاج الفكري الذي يتعلق بحماية البيانات الشخصية وخاصة في مجال المكتبات والمعلومات.

أهداف المراجعة :

هدفت هذه المراجعة إلى إلقاء الضوء على الصورة المتكاملة للإنتاج الفكرى العربى والأجنبى فى مجال الخصوصية وحماية البيانات الشخصية بالمكتبات ، وذلك للوصول إلى الأهداف التالية :

- التعرف على ما تم نشره فى الإنتاج الفكرى الصادر فى مجال الخصوصية وحماية البيانات الشخصية بالمكتبات ، وذلك لتجنب عمليات التكرار وحصر الفجوات فى الموضوعات الفرعية المنبثقة من هذا الموضوع .
- تحديد السمات والخصائص الرئيسية لهذا الرصيد من الانتاج الفكرى سواء الموضوعية أو الزمنية أو اللغوية أو الشكلية أو النوعية بناء على ما ظهر من حصر الانتاج الفكرى .

حدود الدراسة ومنهجيتها :

تهتم الدراسة بالإنتاج الفكرى المنشور باللغتين العربية والإنجليزية ، وقد اقتصرت الدراسة على الإنتاج الفكري للدراسات والبحوث العلمية في هذا المجال المنشورة خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٢٠. وقد اتبعت الدراسة أسلوب المراجعة العلمية لعرض الإنتاج الفكري الذي تناول الخصوصية وحماية البيانات الشخصية.

ولرصد الإنتاج الفكري الصادر حول هذا الموضوع، تم عمل بحث عن الإنتاج الفكري الذي تناول هذا الموضوع بكافة جوانبه. وذلك من خلال قواعد البيانات المتاحة على

- موقع بنك المعرفة https://www.ekb.eg/ar/web/researchers/home
- قاعدة الهادي للإنتاج الفكري في مجال المكتبات والمعلومات http://www.arab-afli.org
- الباحث العلمي جوجل Google https://scholar.google.com.eg/

مواقع الهيئات المتخصصة مثل :

- National Information Standards Organization (NISO) http://www.niso.org
- American Library Association (ALA). http://www.ala.org/advocacy/intfreedom/privacyconfidentialityqa
- International Federation of Library Associations and Information Institutions. (IFLA). http://www.ifla.org

الخصوصية وحماية البيانات الشخصية: المفاهيم

اختلفت الآراء حول بداية ظهور مصطلح الخصوصية، أما مصطلح حماية البيانات الشخصية فقد ارتبط مؤخرا بالتغيرات التكنولوجية المتسارعة والتي تعتمد في أداء وظائفها على تجميع ومعالجة أنواع مختلفة من البيانات الشخصية، والذي تطلب معه توفير مستوى من الحماية القانونية لتلك البيانات من خلال التشريعات والقوانين المختلفة. لذا وجب تحديد كل مفهوم في السياق التالي:

البيانات الشخصية Personal Data:

"هي أي معلومات مرتبطة بشخص طبيعي أو محدد أو يمكن التعرف عليه بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال: الاسم - رقم التعريف - بيانات الموقع - المعرف عبر الإنترنت، أو أحد الخصائص المميزة له مثل: الخصائص الفسيولوجية، الثقافية، الاجتماعية. (GDPR، 2016) كما عرفت في مؤسسات المعلومات بأنها "معلومات عن شخص ما، مثل الاسم ورقم الضمان الاجتماعي والعمر والمهنة والحالة الاجتماعية، وما إلى ذلك. تحتفظ معظم المكتبات العامة والأكاديمية بسجلات أسماء وعناوين وأرقام هواتف المستفيدين المسجلين. على الرغم من أن المعلومات الشخصية في سجل مستفيد المكتبة سرية". (ODLIS، 2014)

الخصوصية Privacy:

" حق الفرد (أو المجموعة) في الحفاظ على المعلومات المتعلقة بالحياة الشخصية والمهنية من الإفصاح عنها، وخاصةً للمؤسسات الحكومية والتجارية وعدم المراقبة باستثناء ما هو مصرح به موجب احكام القانون".(ODLIS، 2014)

حماية البيانات Data Protection: (الشامى، ٢٠٠٥)

"الأساليب المتبعة لحماية صحة وأمن وسلامة المعلومات ومدى الاعتماد عليها والوثوق من صحتها من أجل حماية الحقوق. وتعرف أيضاً بإسم Data Security. (الشامي، ٢٠٠٥)

وفيما يلي عرض للدراسات التي تم حصرها وتقسيمها وفقا لمحورين رئيسيين وهما:

المحور الأول: الخصوصية وحماية البيانات الشخصية:

تتناول هذه الفئة من الإنتاج الفكري الدراسات والبحوث المنشورة في مجال الخصوصية وحماية البيانات الشخصية بوجه عام سواء على المستوى القانوني أو التقني أو التوعية الاجتماعية.

جاءت دراسة أبو فارة (٢٠٠٦) لتركز على سياسات وإجراءات الخصوصية التي يجرى اعتمادها لتحقيق مستوى متميز من الخصوصية، بهدف تحليل العلاقة بين الخصوصية كمتغير مستقل من جهة والتسجيل على الويب أو المتاجر الإلكترونية والإفصاح عن البيانات الشخصية الصحيحة من جهة اخرى. وذلك من المنظور القانوني والاعتبارات القانونية. وتوصلت إلى أن مواقع الويب والمتاجر الإلكترونية تعتمد سياسات واضحة وإجراءات وخططاً للمحافظة على مستوى عالي من الخصوصية للبيانات الشخصية للمستخدمين، ولكن لايزال التسجيل على هذه المواقع ضعيفاً.

قدم كمال (٢٠٠٩) شرح لمواد القانون الفرنسي المتعلق بالمعلوماتية والبطاقات والحريات، ومواد القانون المدني المصري، والدستور المصري فيما يتعلق بحماية الخصوصية والبيانات الشخصية، بهدف الوصول إلى المسئول عن حماية تلك البيانات على شبكة الإنترنت.

وتناول يوهوا (Wu،2010)القوانين والسياسات الوطنية / الفيدرالية التي تحمى البيانات الشخصية والتي يتم جمعها ومعالجتها في الحكومة الإلكترونية في كل من الولايات المتحدة الامريكية، ألمانيا، والصين. بالإضافة إلى إلقاء نظرة على المشهد القانوني والسياسي الدولي بهدف فهم آلية الإدارة المتبعة في هذه الدول وتقييمها، وتوصلت الدراسة إلى أن لوائح الحكومة الوطنية الفدرالية لا تتماشى مع التغيرات التكنولوجية أو مع ممارسات المعلومات الحالية للقطاع العام والأطراف ذات الصلة في كثير من الحالات.

وفى نفس العام جاءت دراسة ريتشي (Richie، 2010) من أجل التعرف على دور المجتمع في حماية البيانات الشخصية ومدى تأثيره على سياسة وتشريعات الخصوصية من منتصف الخمسينات إلى

منتصف التسعينات، وقد تناولت عدة متغيرات وهي مجتمع المعرفة، القضايا الاقتصادية، القضايا الاجتماعية والثقافية، والقضايا السياسية. وذلك للتعرف على أي المتغيرات أدت إلى الاختلاف الكبير في سياسة حماية البيانات الشخصية والتشريعات في الولايات المتحدة الامريكية والإتحاد الأوروبي. وأشارت الدلائل إلى أن المجتمع المعرفي له تأثير كبير على سياسة وتشريعات حماية البيانات الشخصية.

وقدم ماكاليستر، وآخرون (McCallister, Grance & Scarfone، 2010) توصيات المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا(National Institute of Standards and Technology) بالولايات المتحدة الأمريكية بشأن أهمية حماية سرية معلومات تحديد الهوية الشخصية في سياق أمن المعلومات وشرح علاقتها بالخصوصية باستخدام ممارسات المعلومات العادلة، وذلك من خلال إرشادات عملية للأفراد الذين يطبقون سياسات وإجراءات لحماية سرية معلومات التعريف الشخصية على أنظمة المعلومات الفيدرالية، بالإضافة إلى الموظفين التقنيين وغير التقنيين.

بينما تناول كولاج (Cullagh، 2011) كيفية فهم الخصوصية وتعريفها من الناحية القانونية مع الوضع في الاعتبار ما إذا كانت قوانين الخصوصية وحماية البيانات الحالية تحمى خصوصية الأفراد بشكل كاف أم تحتاج إلى إصلاح. لقوانين حماية بيانات الإتحاد الأوروبي لمعالجة الخصوصية في مجتمع المعلومات بشكل فعال وتوصلت الدراسة إلى ضرورة عمل تغيير جذري في قوانين وسياسات الاتحاد الأوروبي لمعالجة الخصوصية بشكل فعال.

ثم جاءت دراسة أبو شهاب (Abushehab، 2012) بهدف استخدام قاعدة البيانات الطبية وتقنية تنقيب البيانات من قبل الأشخاص المسموح لهم بهذا العمل فقط. من خلال تصميم نظامين لحماية الخصوصية والمعرفة أحدهما يستخدم من قبل الأشخاص المخول لهم عملية التنقيب عن البيانات، بينما النظام الثاني نظام لحماية المعرفة عن طريق ظهورها مشفرة للأشخاص غير المسموح لهم بعملية التنقيب عن البيانات، وتظهر البيانات للأشخاص المخول لهم بذلك في النظامين.

وهدفت دراسة بال (Ball، 2012) إلى تقييم تأثير وعى المستخدمين بمشاركة المعلومات الشخصية الخاصة بهم على عادات وممارسات مشاركة المعلومات في مواقع التواصل الاجتماعي وأنظمة التعلم الإلكتروني. وتوصلت إلى أنه على الرغم من إدراك المستخدمين بشكل عام بتهديدات أمن معلوماتهم وبياناتهم الشخصية، إلا أنهم في أغلب الأمر يستمرون في ممارسة المشاركة لهذه البيانات الشخصية عبر شبكة الإنترنت والتي قد تزيد من مخاطر الهجمات على هذه المعلومات الشخصية. مما يوضح عدم وجود تأثير كبير لوعى المستخدمين على عادات المشاركة ببياناتهم الشخصية فيما يخص نظام التعليم الإلكتروني أو نظم الشبكات الاجتماعية.

وفى نفس السياق استكشفت دراسة بيور (Pure،2013) توقعات الخصوصية لدى عينة من المجتمع الأمريكي ممن يستخدمون موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك Facebook وتتراوح اعمارهم من ١٨-٨٦ سنة، وذلك لفهم كيفية تطور توقعات الخصوصية لما لها من تأثير على الحماية القانونية للخصوصية. وتوصلت إلى أن تنفيذ اعدادات الخصوصية على موقع التواصل الاجتماعي تؤثر على حماية البيانات الشخصية للمستخدمين بشكل ما، مما يؤدى إلى توقع مدى تمكن مستخدمو مواقع الشبكات الاجتماعية (SNS) الأخرى من الوصول إلى المعلومات الشخصية للفرد.

وركزت دراسة لاتوش (Latouche، 2013) على وضع إطار مفاهيمي لتقييم واجهات خصوصية المستخدم المعتمدة على الويب، بهدف تحديد مدى مساعدة تقييم المستخدم في تحديد أوجه القصور بخصائص الخصوصية الإلكترونية التي يتحكم بها المستخدم ومشكلات الاستخدام في عينة مختارة من التكنولوجيات المتطورة لواجهات المستخدم.

وتناولت دراسة صالح (٢٠١٤) مفهوم خصوصية البيانات وكيفية معالجتها من خلال تسليط الضوء على الحق في الخصوصية والكشف عن مخاطر التقنيات الحديثة على هذا الحق كما تناولت كيفية حماية البيانات الشخصية في ظل التطور التكنولوجي وثورة الاتصالات والإنترنت والتوجيهات والمقارنة بينها في محاولة لتحليلها لبيان مدى إسهام كل منها في إيجاد الحلول المناسبة، واتبعت الدراسة المنهج التحليلي المقارن في دراسة نصوص القواعد القانونية ذات الصلة بالموضوع. وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة أمن المعلومات والحفاظ على خصوصية البيانات قضية أخلاقية في المقام الأول، وأن التشريعات العربية لم تناقش سوى حماية البرمجيات والملكية الفكرية مقارنة بالتوجيهات الصادرة من مختلف الهيئات الدولية على الرغم من وجود مبادئ عامة في مجال حماية البيانات الشخصية عبر الإنترنت.

وبحلول عام ٢٠١٥ قدم بونومي (Bonomi، 2015) معالجة لتحديات الخصوصية التي تنشأ في جمع البيانات وإدارتها، لتقديم حلول فعالة لكل من الخصوصية والتحديات الاجتماعية في هذا المجال من خلال تقديم أنظمة تعتمد على الموقع تدعم قاعدة بيانات لمجموعة من المستخدمين، وتوصلت الدراسة إلى تقنيات جديدة للحفاظ على الخصوصية لتزويد المستخدمين الأفراد بالخصوصية مع الحفاظ على البيانات الصادرة في نفس الوقت. ومن هذه الحلول التقنية (تعيين الأنماط المتسلسلة - ربط السجل - حساب الإحصائيات عبر تدفقات البيانات).

بينما جاءت دراسة آن، وآخرون (An; et al.، 2015) بهدف تطوير خريطة مفاهيم شاملة لتوجيه الحماية الكافية والإدارة الفعالة للبيانات الشخصية في توفير الخدمات الشبكية في الصين من خلال تفكير شامل في كيفية حماية وإدارة البيانات الشخصية فيما يتعلق بتطبيقاتها والضوابط الخاصة بها، وذلك من خلال تحليل محتوى القوانين والسياسات والمعايير ذات الصلة من منظور عدة مجالات مثل القانون، الاقتصاد، علم الاجتماع، تكنولوجيا المعلومات، وإدارة موارد المعلومات لتطبيقاتها على المستوى التنظيمي. وتوصلت الدراسة إلى وجود نقص في فهم (ماذا، لماذا، كيف) تتم حماية البيانات الشخصية وإدارتها في ممارسات العالم الحقيقي في الصين، كما وجدت الدراسة أنه على الرغم من أن أغلب المنظمات تمتلك رقابة محددة لحماية البيانات الشخصية وإدارتها، إلا أن قلة منها على دراية كاملة بالقوانين واللوائح والسياسات المتاحة لعملهم من أجل حماية وإدارة البيانات الشخصية.

وتناولت جلوريا(Gloria، 2016) المشكلات التي تواجه خصوصية الأشخاص في ظل التطور السريع في التقنيات الحديثة بهدف تسليط الضوء على التناقضات بين قيمة حق الأفراد في الخصوصية، مقابل الإفصاح عن المعلومات الشخصية الخاصة بهم في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال عينة من الأشخاص في ثلاث مجالات (القانون - علم النفس - علوم الحاسب الآلي) للتعرف على التوقعات في هذه المجالات، وتوصلت الدراسة إلى أن معرفة الفرد وفهمه للخصوصية يؤثر ويبرر سلوكه عبر شبكة الإنترنت.

بينما قام أيمور وآخرون (Aimeur ; et al.، 2016) ببناء نموذج تجريبي للتعرف على مدى ثقة المستخدمين في التحكم في بياناتهم الشخصية بعد ما وجدوا أن أغلبية المستخدمين لا يقرأون سياسات الخصوصية بسبب طولها لا يثق المستخدمون في الخدمات عبر الإنترنت فيما يتعلق باستخدام بياناتهم الخاصة، وذلك من خلال تقديم مجموعتين من المشاركين لإمكانية الالتزام بخدمة ما مع استمرار سياسة الخصوصية في أحد التنسيقين المختلفين. التنسيق الأول هو سياسة الخصوصية التقليدية، والثاني هو تنسيق مصمم وفقاً لدراسات نموذج وسياسة الخصوصية في هذه الدراسة لعينة من ٧١٧ مشارك، وتوصلت الدراسة إلى أن السماح بالتخصيص والإدارة في سياسة الخصوصية يؤثر على ثقة المستخدمين ويجعل الخدمات عبر الإنترنت تبدو أكثر جدارة بالثقة لمستخدميهم.

واتجهت دراسة بن فارة (٢٠١٦) إلى رصد الجهود الدولية والإقليمية لحماية حقوق الفرد وخصوصيته من تأثير المعلوماتية، ومدى نجاحها في تحقيق ذلك، من خلال شرح التحديات التقنية الحديثة الواقعة على البيانات الشخصية ومختلف الآليات القانونية لحماية هذا الحق، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة سن قوانين جديدة لحماية الخصوصية المعلوماتية تستمد قواعدها من المبادئ الدولية المستقرة في مجال المعلوماتية.

ثم جاءت دراسة المنيع (٢٠١٦) والتي استهدفت تحديد أشكال انتهاكات خصوصية طلاب الجامعة، من خلال عينة مكونة من ٣١٣ يمثلون طلبة وطالبات كلية التربية بجامعة سعود، وتوصلت إلى وجود أشكال من انتهاكات خصوصية الطلبة والتي من أبرزها انتهاك معلومات الطلبة الشخصية في النظام الأكاديمي بعد انتهاء الغرض منها.

وفى عام ٢٠١٧ تناولت دراسة داود (٢٠١٧) مدى إمكانية تمتع الشخص بالحق في حماية البيانات في القانون المدني المصري كحق مستقل وليس كعنصر من عناصر الضرر، وذلك من خلال منظور آخر يتعلق بالحق في الخصوصية مقارنة بالقانون الفرنسي. وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من اختلاف المنهجية والرؤية بين القانونين الفرنسي والمصري، إلا أنهما يتشابهان في النتيجة الرئيسية وهي أن حماية البيانات والمعلومات الشخصية تمثل عنصر من عناصر الحق في الخصوصية، بينما اختلف القانون الفرنسي عن القانون المصري في تحديد نطاق البيانات والمعلومات محل الحماية في القانون المدني المصري.

كما سلطت دراسة فقيه (٢٠١٧) الضوء على حقيقة حماية الحق في الخصوصية من خلال حماية البيانات الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، في التشريعات العربية بكل من (تونس، المغرب الجزائر، السعودية، الإمارات، مصر) مع التركيز على المشروع اللبناني وعرض التناقضات بين حق الأفراد في الخصوصية والصلاحيات التي تمنح لجهات معينة بالدولة للوصول إلى البيانات الشخصية. وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من وجود التشريعات التي تحفظ خصوصية مواطنيها، إلا أن هذه التشريعات غير واضحة كما أن بها العديد من الثغرات القانونية كونها اعتمدت على معايير قديمة ولم تغطى جميع الحالات التي تعترض الخصوصية الرقمية.

وأوضحت دراسة عبد السلام (٢٠١٧) حقوق الخصوصية المعلوماتية في القانون القطري، وموضوع حيازة البيانات الشخصية عن طريق حاسب ألي، أو وحدة اختزان، أو مستند ومدى مشروعية ذلك. وتوصلت الدراسة إلى أن القانون القطري أحدث توازن بين الخصوصية المعلوماتية للأفراد وبين تحقيق الأمن المعلوماتي من خلال منظومة من التشريعات.

وتناولت دراسة الخثيمى (٢٠١٧) سياسات الخصوصية بالمواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية السعودية للوقوف على مدى توفرها على المواقع، والتعر ف على الجوانب التي ركزت عليها تلك السياسات. وتوصلت إلى أن نسبة ٥٢% من المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية بالسعودية توفر سياسات الخصوصية على مواقعها وأن من أبرز الجوانب التي اشتملت عليها سياسات الخصوصية هي ملفات تعريف الارتباط cookiesيليها الروابط، وأمن المعلومات وسياسات النشر، والمعلومات الخاصة.

وقدم ريتشي (Ricci، 2017) دراسة لاكتشاف مدى مساهمة القانون الدولي لحقوق الإنسان في حماية الخصوصية بهدف التعرف على ما إذا كان هذا القانون يمكن أن يعوض عن القيود التي تفرضها مجالات القانون الاخرى فيما يتعلق بحماية الخصوصية، وجمع البيانات الشخصية التي تقوم بها الدول أو الاحتفاظ بها أو استخدامها أو الكشف عنها. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن القانون الدولي لحقوق الإنسان الخاص بالخصوصية لديه القدرة على أن يكون له تأثير إيجابي للغاية على حماية الخصوصية في

المكسيك. حيث يمكن أن يعوض القانون الدولي لحقوق الإنسان عن قيود قانون حماية البيانات والقانون الدستوري في حماية الخصوصية، لا سيما في الحالات التي ينجم فيها غزو الخصوصية عن جمع المعلومات الشخصية والاحتفاظ بها أو استخدامها أو الكشف عنها بشكل إلزامي، كما توصلت إلى أنه لم يتم تضمين الحق في الخصوصية على هذا النحو في الدساتير التي كانت سارية في المكسيك منذ استقلالها.

وتطرقت دراسة عبد ربه (٢٠١٨) إلى النصوص والتشريعات العربية والأوروبية مع التركيز على التشريعات المصرية للوقوف على الضمانات القانونية للبيانات الشخصية من الاعتداء عليها في ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وثورة الاتصالات. وذلك من خلال تحديد المفهوم القانوني للبيانات الشخصية ومصادر تجميع تلك البيانات عبر شبكات التواصل الاجتماعي، مع تحديد الالتزامات التي تقع على عاتق الشخص المسئول عن معالجة تلك البيانات. وتوصلت إلى أن الحق في النسيان الرقمي (أي حق الفرد في التحكم فيما يتم عرض على الجميع من أحداث أو معلومات خاصة به على مواقع التواصل الاجتماعي من خلال أخذ بعض التدابير فيما يخص معالجة المعلومات أو تخزينها أو استرجاعها وتحديد المعلومات التي يتم إخفائها عن الجميع.) ضرورة باعتباره من الحقوق المرتبطة بحماية خصوصية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.

ثم جاءت دراسة التهامي (٢٠١٨) لتحدد المقصود بالبيانات الشخصية التي يجب أن يكون لها حماية قانونية ويكفلها القانون الإماراتي. وتوصلت الدراسة إلى وجود قصور تشريعي في القانون الإماراتي فيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية نتيجة عدم وجود تشريع اتحادي خاص بحماية هذه البيانات، ولكن توجد بعض النصوص المتفرقة في بعض التشريعات الإتحادية والتي تضع قواعد حماية البيانات الشخصية في معاملات محددة دون أن يكون هناك تشريع كامل لكل المعاملات مثل أغلب دول العالم.

وقدم كلاً من جبور، منى الأشقر؛ جبور محمود (٢٠١٨) دراسة تناولت القوانين العربية الخاصة بحماية البيانات في ضوء التوصيات والقوانين الأوروبية والدولية بهدف التعرف على مدى تقارب القوانين العربية الخاصة بالحماية من الجانب القانوني من جهة، ومدى انسجامها مع القوانين الدولية من جهة أخرى. وتوصلت إلى أن القوانين العربية لديها ثغرات في آلية التنفيذ حيث لم تعتمد المعايير المطلوبة في تعيين أعضاء سلطة حماية البيانات على سبيل المثال، أيضاً لا يوجد تنسيق بين الدول على المستوى الدولي لتأمين حماية البيانات على الصعيد المحلى والدولي ضماناً للتدفق الحر للبيانات عبر الحدود.

وفى عام ٢٠١٩ قدم لا كسمي (Laxmi، 2019) دراسة استكشافية تهدف إلى التعرف على الآثار التقنية والقانونية والمالية لحماية البيانات الشخصية على تنظيم الناتج المحلى الإجمالي على شركات السياحة بالمملكة العربية السعودية، من خلال التعرف على كيفية قيام الشركات السعودية بتطبيق ضوابط حماية البيانات الشخصية والتحديات التي تواجهها فيما يتعلق بالتنفيذ.

وقام سوليفان (Sulivan، 2019) بعمل تحليل مقارن لنموذج الاتحاد الأوروبي (EU) الذي يعد في الوقت الحالي اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، ونظام قواعد الخصوصية عبر الحدود للتعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ Asia-Pacific Economic Cooperation (APEC) وهى آلية تسهل التجارة داخل منطقة (APEC) في سياق إنترنت الأشياء، من خلال الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف الرئيسية، والملائمة العامة للنموذجين لعصر إنترنت الأشياء (IoT) حيث تتم معالجة كميات كبيرة من البيانات الشخصية على أساس مستمر من الأجهزة المتصلة حول العالم. وتوصلت الدراسة إلى على الرغم من وجود تشابه في المصطلحات وفي النهج العام، إلا أن الأهداف والمعايير الأساسية مختلفة.

المحور الثاني: الخصوصية وحماية البيانات الشخصية فى المكتبات الجامعية والعامة:

تتناول هذه الفئة من الإنتاج الفكري الدراسات والبحوث المنشورة في مجال الخصوصية وحماية البيانات الشخصية في مجال المكتبات والمعلومات، سواء من جانب الإدارة أو تاريخ حماية البيانات الشخصية، وأيضا من الجانب التقني مع التركيز على الإنتاج الفكري الذي تناول حماية البيانات الشخصية بالمكتبات الجامعية والعامة.

جاءت دراسة ديفيز (Davies، 1997) لتقيم تأثير حماية البيانات الشخصية على إدارة المكتبات الجامعية من خلال دراسة استقصائية لعينة من ٩٥ من مديري المكتبات الجامعية بالجامعات البريطانية، وجاءت نتيجة الدراسة لتشير إلى أن ٦١ من عينة الدراسة أفادوا أن موظفو المكتبة لديهم وعى كاف بحماية البيانات الشخصية للمستفيد، بينما أفاد أربعة من أفراد العينة بأن الوعي جيد.

وقدم كومبس (Coombs، 2004) موجز لتاريخ حماية البيانات الشخصية للحفاظ على خصوصية المستفيدين في المكتبات بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث أوضح أنه على الرغم من وجود قوانين الولاية، وسياسات جمعيات المكتبات، إلا أن هذه القوانين والسياسات لا تواكب التغيرات التكنولوجية. حيث أن السياسات الموجودة لدى جمعيات المكتبات تكاد تكون غير فعالة على الإطلاق. ويشير كومبس إلى تحمل المكتبات مسئولية مزدوجة تجاه مستفيديها، والتي تتمثل في حماية خصوصياتهم أثناء بناء المجموعات لتلبية احتياجاتهم بأفضل صورة ممكنة. لذلك وجب على المكتبة أن يكون لديها مجموعة من السياسات المتعلقة بالخصوصية، مع وجود فهم كامل لكيفية استخدام البيانات التي يتم تجميعها لتحقيق مهامها وأهدافها، مع عمل توعية للمستفيدين فيما يتعلق بقضايا الخصوصية، على أن تكون هذه السياسات أكثر استجابة للتغيرات التكنولوجية.

وفى عام ٢٠٠٥، وضعت جمعية المكتبات الأسترالية (ALIA، 2005) بعض الإرشادات لمساعدة المكتبات على تطوير السياسات والممارسات التي ستمكنها من الامتثال لقوانين الخصوصية والمبادئ والتشريعات ذات الصلة. مع التنويه على ضرورة طلب المكتبات للمشورة من القانونيين والاستشاريين وفقاً لظروف المكتبة وأوضحت نوعية المعلومات الشخصية التي تقوم المكتبة بتجميعها وكيفية التعامل عند طلب الإفصاح والكشف عن تلك البيانات، وذلك من خلال ضرورة الاطلاع على مستند رسمي من الجهة التي تطلب الإفصاح، مع طلب المشورة القانونية من الاستشاريين بالمكتبة. كما أشارت إلى ضرورة تدريب الموظفين على كيفية تطبيق سياسات المكتبة فيما يتعلق بإنفاذ القوانين. كع عرض لنماذج لمكتبات تطبق الممارسات الخاصة بالخصوصية مثل المكتبة الوطنية الأسترالية، ومكتبة جامعة نيو ساوث ويلز.

بينما هدفت دراسة ماجى (Magi، 2007) إلى التعرف على السياسات المكتوبة لدى معظم المكتبات بولاية فيرمونت الأمريكية للتعبير عن التزامها بحماية سرية مستفيديها، وذلك من خلال تحديد عدد من المكتبات العامة والأكاديمية التي لديها مثل هذه السياسات وعددها، بالإضافة إلى قياس مدى قناعة أخصائيو المكتبات فيما يتعلق بالسرية من خلال قياس مستوى دعمهم لتعزيز قانون الولاية الذي يحمى سجلات المكتبة. وأشارت النتائج أن هذه المكتبات تلقت ما يقرب من ١٢٢٨ طلباً للحصول على معلومات شخصية للمستفيدين، منهم ١١% من هذه الطلبات قدم للمكتبات الأكاديمية والتي تمثل ١٣% من عينة الدراسة.

وفى عام ٢٠٠٨ قام شيبمان وآخرون (Schepman; et al.، 2008) بإجراء مقابلات مع أخصائي مكتبات بكل من هولندا وكرواتيا، من خلال ٦٥ مكتبة هولندية، و٣٣ مكتبة كرواتية بهدف التعرف على نوع المعلومات التي يتم تجميعها في المكتبات عن المستفيدين، وهل هذه المعلومات هي معلومات شخصية تحتاج لحماية، وماذا يعنى عدم الكشف عن هوية المستفيدين. ورصدت نسبة المكتبات الهولندية التي

وضعت سياسات خصوصية مكتوبة ورقياً والتي تمثل ٢٥%، بينما جاءت نسبة المكتبات الكرواتية لتمثل ٢٨%، وأشارت النتائج إلى أنه على الرغم من وجود اختلاف في المكتبات في هولندا وكرواتية، إلا أن أخصائيو المكتبات في كلتا البلدين لم يكونوا على دراية كافية بجميع جوانب قضايا الخصوصية، بالإضافة إلى عدم تلقيهم أي دورات تدريبية بالتدابير اللازمة لحماية الخصوصية والبيانات الشخصية في ظل التطور التكنولوجي المستمر بالرغم من أن هولندا تتمتع بالوعى بهذا النوع من التشريعات بصورة أفضل من كرواتيا.

وجاءت دراسة علوي (٢٠٠٩) لتوضح أن استخدام التكنولوجيا أضاف أبعاد جديدة للخصوصية تتعلق باختزان واسترجاع المعلومات عن المستفيدين بواسطة الحاسب الآلي، وأنه على الرغم من وجود أطر قانونية تنظم بنوك المعلومات وقواعد البيانات المركزية في الدول العربية ومع وجود مشاريع في هذا الحقل في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، والأردن، إلا أن البيانات المتعلقة بالأشخاص والحياة الخاصة تظل دون تنظيم كاف رغم الحاجة الملحة إلى ضبط الاستخدام ومعالجة ونقل البيانات الشخصية في البيئة الرقمية. وقدمت علوي دراسة تحليلية لعينة مكونة من ٢٥٧ من الأساتذة بجامعة منتورى بقسطنطينية، وتوصلت إلى أن نسبة ٦٥.٧٦% من العينة يرون عدم وجود تعارض بين الخصوصية وحرية انسياب المعلومات وحرية التعبير بمجتمع المعلومات، بينما باقة مجتمع الدراسة يرون عكس ذلك.

وفى توجه جديد قدم نوح (Noh، 2014) برنامج تدريبي تعليمي لعدد ٣٦ أخصائي مكتبة عامة بكوريا تتراوح أعمارهم من ٣٠: ٥٠ سنة في مستوى الإدارة المتوسطة والعليا. بهدف تثقيفهم بأهمية قضايا خصوصية المستفيد والمساعدة على الحد من انتهاكات الخصوصية. وتوصلت الدراسة إلى وجود تغيراً كبيراً في الوعي بشأن خصوصية مستفيدي المكتبة، مما يساعد على تقليل احتمالية انتهاك الخصوصية.

وفى عام ٢٠١٥ وضعت هيئة معايير المعلومات الوطنية National Information Standards Organization (NISO، 2015) مبادئ لتشجيع المكتبات على الممارسات والإجراءات التي تحمي الخصوصية الرقمية لمستفيد المكتبة. وتتمثل هذه المبادئ في: تحديد المسئول عن الخصوصية في المكتبة، فكما حددت جمعية المكتبات الأمريكية ALA، ومدونة الإفلاIFLA مجموعة من الاخلاقيات التي يجب الالتزام بها للحفاظ على خصوصية المستفيدين، حيث أشارت أن أي شخص لديه إمكانية الوصول إلى بيانات المكتبة وأنشطتها يكون مسئول عن حماية خصوصية المستفيدين، ويجب أن يتم تدريبه على المعايير ذات الصلة بالخصوصية وأفضل الممارسات للحفاظ عليها. كما أشارت NISO إلى أن الشفافية وتسهيل الوعي بالخصوصية يعد من أهم المبادئ التي يجب على المكتبة الالتزام بها، حيث يحتاج المستفيدين من المكتبة إلى التوعية بالخصوصية حتى يصبحوا قادرين على تحديد مدى حماية الخصوصية المقدمة وحدود تلك الحماية أثناء استخدامهم لموارد المكتبة. كما يجب أن تُعلم هذه السياسات مستفيدي المكتبة كيف يمكنهم حماية خصوصية بياناتهم بأنفسهم.

وجاء بيان منظمة الإفلا (IFLA، 2015) بشأن الخصوصية في المكتبات ليوصي بضرورة احترام الخصوص ية الشخصية وحماية البيانات الشخصية وسريتها بين المكتبة والمستفيد، مع ضرورة رفض مؤسسات المعلومات لكافة أشكال المراقبة أو الجمع لبيانات المستفيدين بشكل غير مشروع من شأنه المخاطرة بخصوصيتهم، كما أوصى البيان بضرورة تقديم المكتبات برامج تدريبية للمستخدمين تشتمل على محو الأمية المعلوماتية وكيفية حماية بياناتهم الشخصية.

وقدم هندي (٢٠١٧) دراسة لسياسات الخصوصية لمعرفة مدى حماية بيانات مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي المتمثلة في القوانين والتشريعات (مثل قانون تنظيم الاتصالات رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣) في مواقع التواصل الاجتماعي لمؤسسات المكتبات المركزية بالجامعات المصرية، وأوضحت الدراسة

عدم إشارة أي من المكتبات عينة الدراسة بإتباعها لإجراءات أو سياسات معينة لحماية الخصوصية والبيانات الشخصية، كما أشارت الدراسة إلى أن المكتبة المركزية بجامعة القاهرة تقوم بنشر الاستمارات الخاصة بالمستفيدين في حالة الاشتراك في بعض الخدمات كالدورات التدريبية والندوات ولتحصيل رسوم عضوية .

كما قدم كريتيكوس، وزيمر (Kritikos & Zimmer، 2017) دراسة تجريبية تبحث في كيفية قيام المكتبات بتنفيذ خدمات الحوسبة السحابية لجهات خارجية، وكيف يمكن أن تؤثر هذه التطبيقات على خصوصية المستفيد، وكيف تستجيب المكتبات لهذه المخاوف. بالتركيز على ٣٣ مكتبة عامة بالولايات المتحدة الأمريكية نفذت طبقة الاكتشاف المستندة إلى مجموعة النظراء BiblioCommons لإدارة مجموعاتها، وتقيّم هذه الدراسة ما إذا كانت المكتبات المشاركة قد عدّلت سياسات الخصوصية الخاصة بها بعد إطلاق منصة Library 2.0 الجديدة وكيف تم إبلاغ المستفيدين بأي تأثيرات محتملة للخصوصية. وتوصلت الدراسة لرؤي جديدة لتطوير مجموعة من أفضل الممارسات للتطبيقات المستقبلية القائمة على سحابة منصات المكتبة ٢.٠ في إعدادات المكتبة العامة.

واعتمد تومون، وماكينون (Tummon; Mckinnon، 2018) على تقرير وطني لاستكشاف تصورات أخصائي المكتبات الأكاديمية في كندا نحو ممارسات المكتبة وسلوكيات الخصوصية عبر الإنترنت، وتوصلت الدراسة إلى أن ٦٣% من عينة الدراسة لديهم مخاوف إلى حد ما حيال الخصوصية أثناء استخدام الإنترنت.

وحددت باراشيف (Parachiv، 2018) خمس مراحل يجب على المكتبات إتباعها بشأن جمع وحماية البيانات الشخصية للمستفيدين، والتي جاء في مقدمتها التعرف على اللائحة العامة لحماية البيانات General Data Protection Regulation (GDPR)، للتعرف على تأثيرها على المكتبات. حيث إنه يجب أن تكون المكتبات دراية بالإعفاءات المحددة من القانون التي قد تنطبق عليها. ثم جاءت البيانات الشخصية التي تقوم بمعالجتها المكتبة في المرحلة الثانية، ويليها كيفية التعامل مع البيانات الشخصية في المكتبة، وجاء في المرحلة الرابعة تنفيذ التدابير المناسبة، ويعد الهدف الرئيسي من هذه المرحلة هو فرض قواعد حماية البيانات التي تم جمعها، لتصبح لدى المكتبة سياسات معمول بها لحماية الخصوصية والتي تعد المرحلة الخامسة والأخيرة، مما يجعلها قادرة على توثيق العمليات وشرح النهج المتبع لديها لحماية الخصوصية.

كما أوضحت باراشيف في دراسة أخرى (Parachiv،2018)ستة أسس قانونية يجب على المكتبة إتباعها عند معالجة بيانات المستفيدين، وتتمثل هذه الأسس في: تنفيذ العقد، حيث إن معالجة البيانات تعتبر ضرورية لأداء عقد بين المكتبة والمستفيد. والالتزام القانوني حيث إنه من الضروري معالجة البيانات لتكون متوافقة مع قانون محدد قد تتأثر المكتبة به. ثم تأتى المصلحة المشروعة في المرتبة الثالثة أي أن تكون معالجة البيانات ضرورية لأغراض المصالح المشروعة للمكتبة. وتمثل الفائدة الأساس الرابع حيث تعتبر معالجة البيانات ضرورية لأغراض حماية مصالح الفرد. وتعد الموافقة من أهم الأسس الستة، حيث إنه عند الحصول على موافقة شخص لغرض معين بطريقة مؤكدة وإيجابية بحرية، يكون للمكتبة أسباب للمعالجة. وتمثل الأساس السادس والاخير فى المهمة العامة حيث أن الأساس القانوني للمعالجة يتم توفيره من خلال ضرورة أداء مهمة يتم تنفيذها للمصلحة العامة أو في ممارسة السلطة الرسمية المخولة لمراقب البيانات.

وقدم أوبراين، وآخرون (O'Brien; et al.، 2018) دراسة لمدى تطبيق تشفير Hypertext Transfer Protocol Secure(HTTPS) بروتوكول نقل النص التشعبي الآمن، وخدمات تحليلات جوجل Google Analytics على مواقع المكتبات الأكاديمية، ومناقشة الآثار المترتبة على الخصوصية

للخدمات المجانية التي تقدم تتبع الويب للمستفيدين. وذلك من خلال تحليل الصفحات الرئيسية لعدد ٢٧٩ مكتبة أكاديمية أمريكية ودولية لمكتبات ذات عضوية واحدة أو أكثر في أياً من IFLA, NISO,CNI, ALA، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة تنفيذ تطبيق HTTPS على مواقع المكتبات الأكاديمية على الويب تمثل ٦٢% من بينهم ٣٢% تستخدم إعادة توجيه دائمة من HTTP إلى HTTPS لضمان استخدام HTTPS في جميع الأوقات عند الاتصال بالمستفيدين.

وفى عام ٢٠١٩، نشرت جمعية المكتبات الأمريكية (ALA، 2019) تفسيراً لحقوق المكتبة للحفاظ على الخصوصية، حيث أشارت أنه لا ينبغي للمكتبات مطلقًا أن تضع سياسات أو ممارسات تنتقص من حق المستفيدين في الخصوصية بغض النظر عن عوامل ديموغرافية، أو الانتماء الديني، أو العرقي، أو غير ذلك من أشكال الهوية، ما لم يقتض القانون ذلك صراحة. وإذا ما اقتضى الأمر من الناحية القانونية للإفصاح عن البيانات الشخصية للمستفيدين، فإنه يجب على المكتبات استشارة المستشار القانوني أولاً. كما أوضحت أنه يجب أن تتحمل المكتبات مسؤولية إعلام المستفيدين بالسياسات والممارسات التي تحكم جمع المعلومات الشخصية وبيانات استخدام المكتبة وتأمينها والاحتفاظ بها.

وأوضحت الإفلا (IFLA، 2019) أربعة أبعاد لحماية البيانات في المكتبات، يجب على المكتبات أخذها في الاعتبار. يتمثل البعد الأول في: الخصوصية مقابل الأداء، فهناك تحديات أخلاقية حول تتبع المستفيدين وقد يتضمن التتبع انتهاكًا للخصوصية وتقييدًا على المسئولية الشخصية للمستخدمين، مثل الطلاب. بينما جاء البعد الثاني في الخصوصية مقابل السعر، وقد طبقت الولايات المتحدة الأمريكية اقتراح بتمكين المستهلكين الاختيار بين حزمة اتصال إنترنت عالية الخصوصية وأعلى تكلفة، وأخرى أرخص حيث يتم بيع بيانات المستخدم للمعلنين وغيرهم. وتمثل البعد الثالث في الخصوصية مقابل المصلحة العامة ففي كثير من الأحيان، يمكن أن تستخدم "المصلحة العامة" كمبرر لكسر القيود وخرق الخصوصية، مثل: المراقبة الجماعية. وهذا يجعلها منطقة صعبة بالنسبة للمؤسسات ذات الالتزام القوي بالحريات والخصوصية. وتعد الخصوصية مقابل الحفظ هو البعد الرابع، فقد أشارت الإفلا إلى ضرورة التعامل مع البيانات الشخصية والبيانات الحساسة للمستفيدين بحذر شديد خاصة مع ظهور بعض المصطلحات والمفاهيم الخاصة بالحفاظ على الخصوصية مثل، "الحق في الحذف".

بينما تناول سينجلي (Singley، 2020) حاجة المكتبات الاكاديمية إلى ابتكار ممارسات الخصوصية بما يتماشى مع واقع استخدام الإنترنت بشكل أفضل وذلك من خلال وجه نظر أخصائي المكتبة في كلية بوسطن، والذى يرى ضرورة أن تكون الممارسات من خلال تضمين ممارسات للخصوصية بشكل افضل يتماشى مع استخدام الإنترنت والتطور التكنولوجي السريع، حيث أن دخول المستفيد على الموارد الإلكترونية للمكتبة المتصلة بالشبكة يمكن أن تمثل مخاوف تتعلق بالخصوصية، مثل قدرة بعض الأشخاص غير المنوط بهم استخدام البيانات الشخصية للمستفيدين على تتبع سلوك المستخدم. لذلك يحتاج المكتبين إلى النظر في أمان الموقع وواجهة المستخدم والمصادقة وممارسات جمع البيانات.

وهناك جهود تقوم بها المنظمات والجمعيات الدولية للتعريف بأهمية الحفاظ على خصوصية مستفيدي المكتبة من خلال حماية بياناتهم الشخصية، فعلى سبيل المثال أشارت جمعية المكتبات الأمريكية (ALA، Privacy and Confidentiality Q&A) إلى أهم الأسئلة والأجوبة حول الخصوصية والسرية، مثل التعرف على الفرق بين الخصوصية والسرية في المكتبة ، كما قدمت تفسيراً لسياسات المكتبات الأمريكية وفقاً لقانون حقوق المكتبة ، حيث أكدت أن جميع المكتبات عبارة عن منتديات للمعلومات والأفكار .

الخاتمة :

من خلال العرض السابق للدراسات التي تناولت حماية البيانات الشخصية بصفة عامة، ومن جانب المكتبات الجامعية والعامة بصفة خاصة، تبين وجود دراسات تناولت الخصوصية أو حماية البيانات الشخصية من منظور قانونى، أو منظور تقني. فهناك دراسات تناولت العلاقة بين الخصوصية والإفصاح عن البيانات الشخصية عند التسجيل على مواقع الويب أو المتاجر الإلكترونية من المنظور القانوني، وبعض الدراسات تناولت أثر القوانين والسياسات على حماية البيانات الشخصية من الناحية القانونية بما يتناسب مع التغيرات التكنولوجية، كما تناولت بعض الدراسات الدور المجتمعي في حماية البيانات الشخصية ومدى تأثيره على سياسات وتشريعات الخصوصية. أيضاً هناك دراسات تناولت تقييم تأثير وعى المستخدمين بمشاركة المعلومات الشخصية الخاصة بهم على عادات وممارسات مشاركة المعلومات في مواقع التواصل الاجتماعي. كما ركز عدد من الدراسات على مقارنة قوانين حماية البيانات الشخصية بعدد من الدول.

أما على مستوى المكتبات، فهناك دراسات تناولت موجز لتاريخ حماية البيانات الشخصية للحفاظ على خصوصية المستفيدين في المكتبات، وأخرى تناولت تقييم تأثير حماية البيانات الشخصية على إدارة المكتبات الجامعية، والبعض تناول هذا الموضوع من ناحية كيفية اختزان واسترجاع معلومات المستفيدين لتوضح أن استخدام التكنولوجيا أضاف أبعاد جديدة للخصوصية. وبعض الدراسات تناولت المراحل التي يجب على المكتبات إتباعها بشأن جمع وحماية البيانات الشخصية للمستفيدين، وكذلك بين العرض السابق الدور الذي قامت به منظمات وجمعيات المكتبات على المستوى الدولي من خلال تطوير إرشادات وممارسات والتعريف بأهمية الحفاظ على خصوصية مستفيدي المكتبة من خلال حماية بياناتهم الشخصية،

أولاً: المراجع العربية:

إبراهيم، داود (٢٠١٧) الحماية القانونية للبيانات الشخصية من منظور الحق فى الخصوصية :دراسة تحليلية مقارنة. - **مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية.** جامعة الإسكندرية. ع".١ ص ص. ٣١٥-٤٥٦. http://search.mandumah.com/Record/845631

أبو فارة، يوسف أحمد (٢٠٠٦) تحليل العلاقة بين حماية الخصوصية وبين التسجيل والإفصاح عن البيانات الشخصية الصحيحة في المتاجر الإلكترونية. دراسات العلوم الإدارية، مج.٣٣، ع.٢ ص ص ٢٠٨:١٨٩. http://search.mandumah.com/Record/47554

أحمد، هندي عبد الله هندي (٢٠١٧) قانون حماية البيانات الشخصية فى مواقع التواصل الاجتماعي لمؤسسات المكتبات والمعلومات : دراسة تحليل مضمون. المؤتمر الثامن والعشرون :شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيراتها في مؤسسات المعلومات في الوطن العربي ٢٨ ص.ص.١-٢٥ http://search.mandumah.com/Record/853921

أسخيطه، رضوان (٢٠١٨). إضاءة على اللائحة الأوربية لحماية البيانات الشخصية. GDPR in Arabic. https://www.researchgate.net/publication/331842911.

التهامي، سامح عبد الواحد (٢٠١٨) نطاق الحماية القانونية للبيانات الشخصية والمسئولية التقصيرية عن معالجتها: دراسة في القانون الإماراتي. - مجلة البحوث القانونية والاقتصادية. كلية الحقوق. جامعة المنصورة. - ع.٦٧ ص ص.٦١٤-٦٦٨. http://search.mandumah.com/Record/977847

الخشعمى، مها بنت دخيل الله (٢٠١٧) " سياسة الخصوصية في مواقع الجامعات الحكومية السعودية على الإنترنت :دراسة تحليلية. - دراسات - العلوم التربوية. مج.٤٤ (ملحق) الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي. ص ص. ٣٥٣-٣٧٢.

http://search.mandumah.com/Record/861465

المنيع، عثمان محمد (٢٠١٦). انتهاكات خصوصية طلبة الجامعة كما يراها طلبة كلية التربية بجامعة الملك سعود. **مجلة كلية التربية فى العلوم التربوية**. جامعة عين شمس. مج. ٤٠، ع.٤ ص ص. ٥٤: ١٠٨.
http://search.mandumah.com.mplbci.ekb.eg/Record/815202

جبور، منى الاشقر؛ جبور، محمود (٢٠١٨) البيانات الشخصية والقوانين العربية: الهم الأمني وحقوق الأفراد. - المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية. مجلس وزراء العدل العرب. جامعة الجول العربية. - دراسات وبحوث (٥).- ط.١ : بيروت. ص. ١٥.
https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2016

صالح، مروة زين العابدين (٢٠١٤) الحماية القانونية الدولية للبيانات الشخصية عبر الإنترنت بين القانون الدولي الاتفاقي والقانون الوطني. أطروحة(دكتوراة)-جامعة عين شمس. كلية الحقوق. قسم القانون الدولي الخاص.

عبد ربه، محمد أحمد المعداوى (٢٠١٨) حماية الخصوصية المعلوماتية للمستخدم عبر شبكات مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة مقارنة.- مجلة كلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر بطنطا. ع.٣٣، ج.٤. صص.١٩٣٦ -٢٠٥٧.
http://search-mandumah.com/Record/957407

عبد السلام، ياسر (٢٠١٧). القانون رقم " ٣ "لسنة ٢٠١٦ بشأن حماية خصوصية البيانات الشخصية. - - المجلة القانونية والقضائية، وزارة العدل - مركز الدراسات القانونية والقضائية. س .١١، ع ٢. ص ص. ٤٩٧-٥٢٣. http://search.mandumah.com/Record/997586

علوي، هند (٢٠٠٩) حماية الخصوصية والملكية الفكرية في البيئة الرقمية من خلال منظور الأساتذة الجامعيين: أساتذة جامعة منتسوري نموذجاً. رسالة المكتبة، س. ١٤، ع.١،٢- (مارس-يونيو). ص.ص. ٨٧ -١٠٢. http://search.mandumah.com/Record/89346

فقيه، جيهان (٢٠١٧) حماية البيانات الشخصية في الإعلام الرقمي.- **مجلة العلوم الإنسانية**، ع.٧ ، ج. ١ . ص ص ١٢٨-١٣٨ . http://search.mandumah.com/Record/936215

كمال، أحمد (٢٠٠٩) حماية البيانات الشخصية على شبكة الإنترنت. المجلة الجنائية القومية. مج٥٢، ع٢. ص ص. ٦٣-١٠٠. http://search.manduma.com/Record/042752

مصطفى، عائشة بن قارة (٢٠١٦) الحق في الخصوصية المعلوماتية بين تحديات التقنية وواقع الحماية القانونية. - **المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث** مج.٢، ع.٥ ص ص ٣٨ :٥٢
http://search.mandumah.com/Record/777046

ثانياً: المراجع الأجنبية:

AbuShehab, Suhad F (2012). Data and knowledge protection in data mining. (M.S) College of computer science and information – Amman Arab University. http://search.mandumah.com/Record/637402

Aimeur, esma ; Lawani, Oluwa ; Dalkir, Kimiz (2016) When changing the look of privacy affects users trust : An experimental study. **Computer in human behavior** Vol.58. pp.368-379. https://pdf.sciencedirectassets.com/271802

An, Xiamomi; e al (2015) A comprehensive concept map for adequate protection and effective management of personal information in networked Chinese services. The Electronic Library Vol. 33 No. 6.pp. 1047-1064. https://www.emerald.com/insight/publication/issn/0264-0473

Australian Library and Information Association (2005) Libraries and Privacy Guidelines. https://www.alia.org.au/about-alia/policies-and-guidelines/alia-policies/libraries-and-privacy-guidelines

Ball, Albert L. (2012) A Comparison of Users' Personal Information Sharing Awareness, Habits, and Practices in Social Networking Sites and E-Learning Systems (Ph.D.) Computer and Information Sciences - Nova Southeastern University. https://eric.ed.gov/?id=ED551109

Bonomi, Luca (2015) Big data goes personal : privacy and social challenges. (Ph.D.) Computer science and information, Emory University. https://mplbci.ekb.eg/MuseProxyID=1106/MuseSessionID=0811jaow5/MuseProtocol=https/MuseHost=search.proquest.com

Coombs, Karen A. (2004) Walking a Tightrope: Academic Libraries and Privacy. The Journal of Academic Librarianship, Volume 30, Number 6, pages 493–498. https://pdf.sciencedirectassets.com/272069

Cullagh, Karen Marie MC (2011) THE SOCIAL, CULTURAL, EPISTEMOLOGICAL AND TECHNICAL BASIS OF THE CONCEPT OF "PRIVATE DATA." (Ph.D.) Faculty of humanities, School of social sciences. https://mplbci.ekb.eg/MuseProxyID=1106/MuseSessionID=0811jaozh/MuseProtocol=https/MuseHost=search.proquest.com

Eric Davies, J. (1997), "Managing information about people: data protection issues for academic library managers", Library Management, Vol. 18 No. 1, pp. 42-52. https://doi.org/10.1108/01435129710157734

Gloria, Marie Joan Kristine T. (2016) Imprudance of reason: an examination of privacy expectations. (Ph.D.) Faculty of Rensselaer polytechnic institute, New York. https://mplbci.ekb.eg/MuseProxyID=1106/MuseSessionID=0811jaow5/MuseProtocol=https/MuseHost=search.proquest.com

https://www.ifla.org/files/assets/hq/news/documents/ifla-statement-on-privacy-in-the-library-environment-ar.pdf.٢٠١٥ ،بيان الإفلا عن خصوصية الإنترنت

International Federation of Library Associations (2019) Four Dimensions of Data Protection in Libraries.https://blogs.ifla.org/faife/2019/03/17/four-dimensions-of-data-protection-in-libraries/

Kritikos, Katie Chamberlain; Zimmer, Michael (2017) Privacy Policies and Practices with Cloud-Based Services in Public Libraries: An Exploratory

Case of BiblioCommons. JOURNAL OF INTELLECTUAL FREEDOM AND PRIVACY. Pp. 23-37. https://journals.ala.org/index.php/jifp/article/viewFile/6252/8395

Latouche, Lerone w. (2013) Usability issues in the user interfaces of privacy – enhancing technologies. (Ph.D.) computer information systems department, Nova Southeastern University. https://mplbci.ekb.eg/MuseProxyID=1106/MuseSessionID=0811jaow5/MuseProtocol=https/MuseHost=search.proquest.com

Laxmi, Vijay (2019) The Impact of EU GDPR on Saudi Arabia's Economy: A Case Study of
Tourism and Logistics Sectors. (Ph.D.) College of Professional Studies, Northeastern University Boston, Massachusetts.

Magi, Trina J (2007) The gap between theory and practice: A study of the prevalence and strength of patron confidentiality policies in public and academic libraries. Library & Information Science Research Vol.29 pp. 455–470 https://doi:.org/10.1016/j.lisr.2007.07.001

McCallister, Erika; Grance, Tim; Scarfone, Karen (2010) Guide to Protecting the Confidentiality of Personally Identifiable Information (PII) https://tsapps.nist.gov/publication/get_pdf.cfm?pub_id=904990

McCallister, Erika; Grance, Tim; Scarfone, Karen (2010) Guide to Protecting the Confidentiality of Personally Identifiable Information (PII). https://tsapps.nist.gov/publication/get_pdf.cfm?pub_id=904990

National Information Standards Organization, (2015) "NISO Consensus Principles on User's Digital Privacy in Library, Publisher, and Software-Provider Systems (NISO Privacy Principles), https://groups.niso.org/apps/group_public/download.php/16064/NISO%2520Privacy%2520Principles.pdf

Noh, Younghee (2014) Digital library user privacy: changing librarian viewpoints through education. Library Hi Tech Vol. 32 No. 2, pp. 300-317 https://0810b7dd1-1106-y-https-www-emerald-com.mplbci.ekb.eg/insight/content/doi/10.1108/LHT-08-2013-0103/full/pdf?

O'Brien, Patrick; . Young, Scott W.H.; Arlitsch, Kenning (2018). Protecting privacy on the web: A study of HTTPS and Google Analytics implementation in academic library websites. Online Information Review Vol. 42 No. 6. pp. 734-751 https://0810b7oxy-1106-y-https-www-emerald

Parachiv, Petra (2018). GDPR compliance for libraries – 5 general aspects that you need to cover. https://princh.com/gdpr-compliance-for-libraries-5-general-aspects-that-you-need-to-cover/#.X15wXj_itPY

Parachiv, Petra (2018). GDPR for libraries – Identifying the personal data you are processing [Data Map Template] https://princh.com/gdpr-for-libraries-identifying-the-personal-data/#.XwmKpygzbIW

Privacy: An Interpretation of the Library Bill of Rights. (2019) ALA Council. www.ala.org/advocacy/intfreedom/librarybill/interpretations/privacy

Pure, Rebekah Abigail (2013) .Privacy expectations in online contexts.(Ph.D.) in communication – University of California, Santa Barbara. https://mplbci.ekb.eg/MuseProxyID=1106/MuseSessionID=0811jakun/MuseProtocol=https/MuseHost=search.proquest.com

Ricci, Diego Garcia (2017) The Contribution of International Human Rights Law to the Protection of Privacy: The Case of Mexico. (Ph.D.) Faculty of Law, University of Toronto.
https://mplbci.ekb.eg/MuseProxyID=1106/MuseSessionID=0811jaq2m/MuseProtocol=https/MuseHost=search.proquest.com

Richie, George E. (2010). The role of the epistemic community in influencing privacy legislation: The United States and the European Union. (Ph.D.) Faculty of the Josef Korbel school of international studies – University of Denver.

Schepman, Tessie; Et al (2008) Anonymity of library users in The Netherlands and Croatia. New Library World Vol. 109 No. 9/10. Pp. 407-418. https://0810b7da1-1106-y-https-www-emerald.com.mplbci.ekb.eg/insight/content/doi/10.1108/0307480081091ald.com.mplbci.ekb.eg/insight/content/doi/10.1108/03074800810910441/full/pdf?

Singley, Emily (2020) A holistic approach to user privacy in academic libraries. The Journal of Academic Librarianship. Vol.46. https://www.journals.elsevier.com/the-journal-of-academic-librarianship

Sullivan, Clare (2019). EU GDPR or APEC CBPR? A comparative analysis of the approach of the EU and AP to cross border data transfers and protection of personal data in the IoT era. computer law & security review. Vol.35. pp.380-397. https://doi.org/10.1016/j.clsr.2019.05.004

Tummon, Nikki; McKinnon, Dawn (2018) Attitudes and practices of Canadian academic librarians regarding library and online privacy: A national study. Library and Information Science Research Vol.40. pp.86-97. https://pdf.sciencedirectassets.com/272068/

Wu, Yuehua (2010). Personal data protection in E – government globalization or glocalization? A comparative study of the United States, Germany, and China. (Ph.D.) Michigan University – Communication arts and sciences – media and information studies. https://mplbci.ekb.eg/MuseProxyID=1106/MuseSessionID=0811jaksv/MuseProtocol=https/MuseHost=search.proquest.com